

القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية

أ/ نبيل نويس

معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

المركز الجامعي بريكمة

nabil.nouis@univ-batna.dz

ملخص:

من المسائل التي لها علاقة بتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية والتي اختلفت حولها الآراء، مسألة تنفيذ الأوامر التي تصدرها المحكمة، وبصفة خاصة الأمر بالتدابير المؤقتة للحماية، ويتعلق هذا الاختلاف بمسألة القوة الإلزامية لتلك الأوامر ومدى دخولها في نطاق المادة 94-2 من ميثاق الأمم المتحدة، وساعد على هذا الاختلاف الفقهي نقص السوابق رغم وفرة هذا النوع من الأوامر.

وتمثل التدابير المؤقتة أحد أهم الإجراءات العارضة أمام محكمة العدل الدولية وتزداد أهمية التدابير المؤقتة مع ازدياد التقاضي أمام محكمة العدل الدولية باعتبارها أحد أهم وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وتتناول الدراسة إلزامية الامتثال لهذه التدابير من خلال وجهة نظر الفقه الدولي وبعض ممارسات محكمة العدل الدولية.

الكلمات المفتاحية: محكمة العدل الدولية؛ التدابير المؤقتة؛ القوة الإلزامية؛

مجلس الأمن.

Abstract:

One issue that is related to the Execution of the International Court of Justice judgments and about which opinions differed is the Execution of the orders rendered by the Court, in particular the temporary measures of protection. This difference is attributed to the question of the obligatory force of such orders and the extent of their entry into Article 94.2 of the United Nations Charter, the lack of precedents



accentuated this jurisprudential difference despite the availableness of this kind of orders.

the temporary measures represent one of most important measures before the International Court of Justice, this importance is due to the rising litigation before the International Court of Justice Considering that it is one of the most important means of peaceful resolution of international disputes.

This study tackles the obligatory compliance with these measures through the international jurisprudence viewpoint and through some practices of the International Court of Justice.

Key words: International court of justice; Temporary measures; The obligatory force; The security council.

مقدمة:

تلجأ المحاكم الدولية أثناء نظرها لنزاع ما إلى إصدار أمر تطلب فيه من أطراف القضية أو أحدهم القيام بفعل أو الامتناع عنه إذا رأت أن ظروف القضية تستوجب ذلك، فالأمر بالتدابير المؤقتة يعتبر من الوظائف المتعددة التي تمارسها المحاكم الدولية أثناء نظرها لنزاع معين⁽¹⁾.

ويظهر بشأن مدى ما تتمتع به التدابير المؤقتة من قوة ملزمة سؤالان: الأول يتعلق بمدى إلتزام المحكمة بالتدابير التي أمرت بها في القضية المعروضة عليها، والثاني بمدى إلزامية هذه التدابير لطرفي النزاع.

فيما يتعلق بالسؤال الأول، يمكن القول أن المحكمة تلتزم بما أصدرته من تدابير مؤقتة لأن المادة "1/76" من اللائحة الداخلية للمحكمة لا تجيز لها إلغاء أو تعديل هذه التدابير إلا بناءً على طلب أحد طرفي النزاع.

أما فيما يتعلق بالقوة الملزمة للتدابير المؤقتة في مواجهة طرفي النزاع، فإن هذه المسألة من أكثر المسائل إثارة للجدل، والحقيقة أنه لكي نبين مدى القوة الملزمة التي تتمتع بها التدابير المؤقتة وندخل في الجدل الفقهي يجب التفرقة بين حالات معينة،

القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية // أ/ نبيل نوبيس

وعلى ذلك يجب الرجوع للنصوص المنظمة لنظم ولوائح المحاكم الدولية، وكذا الاتفاقيات المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية لنبين ذلك. وللإجابة على هذا التساؤل نقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: الطبيعة الملزمة للتدابير المؤقتة من خلال النصوص. المحور الثاني: إتجاه الفقه ومحكمة العدل الدولية حول الإلزامية. المحور الثالث: مدى شمول المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة للتدابير المؤقتة.

المحور الأول: الطبيعة الملزمة للتدابير المؤقتة من خلال النصوص

يستخدم الفقه مصطلحين يجعلهما مترادفين في معالجة هذه المسألة وهما: الإجراءات التحفظية، والتدابير المؤقتة، لذلك سيتم معالجة الموضوع بمصطلح التدابير المؤقتة⁽²⁾، وبالرجوع لنص المادة 41 من نظام محكمة العدل الدولية يظهر أن هذا النص لا يضع تعريفا للتدابير المؤقتة وإن كان يضع أسسا لتعريفها، فالتدابير المؤقتة تأمر بها المحكمة لحفظ حقوق كل الأطراف إذا توافرت الشروط التي تبررها إلى حين صدور الحكم النهائي.

وقد عرفها البعض⁽³⁾ بأنها "مجموعة من الإجراءات والتدابير المؤقتة التي تتميز عادة بطابعها المستعجل، والتي تأمر بها السلطة المختصة سواء كانت قضائية أو تحكيمية أو سياسية، وذلك بصدد نزاع معين مطروح أمامها بهدف المحافظة على حقوق طرفي النزاع أو أحدهما، أو لمنع تفاقم النزاع، أو للإبقاء على الحالة الراهنة له إلى حين الفصل في النزاع أو الوصول إلى تسوية نهائية له".

وعرفها البعض⁽⁴⁾ بأنها "الإجراءات الوقائية التي تتخذها المحكمة في حالة الاستعجال بناء على طلب الأطراف المتنازعة أو من تلقاء نفسها بهدف المحافظة على الحقوق المتنازع عليها وعدم الإضرار بالمراكز القانونية للمتنازعين لحين الفصل في النزاع بحكم نهائي".

ولمعرفة القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة، علينا الرجوع للنصوص المنظمة لها على النحو

التالي:



2- سلطة تقرير الإجراءات التحفظية مع عدم بيان قوتها الإلزامية:

تضمنت بعض الأنظمة الأساسية للمحاكم الدولية نصوصاً تمنح محكمة العدل الدولية سلطة الأمر بالإجراءات التحفظية، ومع ذلك لم تحدد مدى تمتعها بالقوة الإلزامية، وإزالة هذا الغموض قد تبرم الدول معاهدات تمنح مثل هذه الإجراءات القوة الإلزامية، وعلى سبيل المثال المادة 41 تمنح هذه المحكمة سلطة إصدار أوامر بإجراءات تحفظية، إلا أنها لم توضح مدى ما تتمتع به هذه الإجراءات من إلزام، ومع ذلك فالمادة 31 من الاتفاقية الأوروبية للتسوية السلمية للمنازعات لسنة 1957 تمنح هذه الإجراءات القوة الإلزامية⁽⁸⁾.

فطبقاً لنص هذه المادة، عندما تطرح منازعات الدول الأطراف أمام محكمة العدل الدولية، فإن أية إجراءات تحفظية تقرها المحكمة طبقاً للمادة 41 من النظام الأساسي تصبح ملزمة لطرفي النزاع، ولا يقتصر هذا الأمر على محكمة العدل الدولية بل يمتد إلى الإجراءات التحفظية التي تصدرها أية جهة قضائية دولية مختصة بنظر منازعات الدول الأطراف.

3- عدم وجود نص يقرر تمتع تلك التدابير بالقوة الإلزامية:

الواقع أن هذه الحالة الأخيرة تقتضي قدراً من البحث والتأصيل، ومثال ذلك المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية التي نصت على مثل هذه التدابير أو الإجراءات:

«1- للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقضي بذلك.

2- إلى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبأ التدابير التي يرى اتخاذها.

فهذه المادة لم تعالج صراحة مدى القوة الإلزامية التي تتمتع بها الإجراءات التحفظية التي تأمر بها المحكمة وهذا ما سنعالجه في المحور الثاني⁽⁹⁾.

المحور الثاني: إتجاه الفقه ومحكمة العدل الدولية حول الإلزامية.
أولا-الفقه الدولي.

1-الاتجاه الأول: منهج التفسير اللفظي أو اللغوي

توصل الفقه الذي اعتمد هذا المنهج لنفي الصفة الملزمة للإجراءات التحفظية⁽¹⁰⁾ من نص المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في فقرتها الأولى والتي تتيح للمحكمة إصدار إجراءات تحفظية إذا قدرت أن الظروف تقضي بذلك، حيث وردت في المادة عبارة أن المحكمة "تقترح suggest" ثم عدلت فيما بعد إلى أن المحكمة "تبين Indicate" أو توضح الإجراءات التحفظية وذلك يدل على أن العبارة السابقة استخدمت قصدا بدلا من عبارة "تأمر" التي تدل على الإلزام، مما يعني أن الإجراءات التحفظية ليس لها قوة إلزامية ولو أن واضعي النص أرادوا غير ذلك لوضعوها عبارة "تأمر المحكمة" بدلا من تشير أو تبين⁽¹¹⁾.

ومن جهة أخرى فإن نص المادة 41 من النظام الأساسي للمحكمة يجد مصدره التاريخي في معاهدات (بريان كيلوك) التي أبرمت عام 1928 بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى، وبالرجوع إلى النصوص الخاصة بالإجراءات التحفظية التي وردت في هذه المعاهدات يتبين أنها لا تضيء الإلزام على هذه الإجراءات التحفظية، وأنها مجرد إجراءات مؤقتة وليست حكما نهائيا⁽¹²⁾.

يرى البعض أنه في حال غياب النص الصريح في النظام الأساسي على الإلزامية الإجراءات التحفظية، فإنه يصعب القول بغير ذلك، لأن العلاقات الدولية لا تخضع لاعتبارات العقل والمنطق، ويشير إلى أن الأمر على العكس من ذلك أمام محاكم التحكيم، حيث أن بعض مشارطات التحكيم تقضي للمحكمة المشكلة وفقا لها صلاحية الأمر بإجراءات تحفظية أثناء عرض النزاع عليها⁽¹³⁾، وبما أن مشارطة التحكيم قد وضعت من قبل الدول المتنازعة وإرادتها واختيارها، فإن الأمر الصادر عن محكمة التحكيم يفرض إجراءات تحفظية تكون لها قوة ملزمة في مواجهة أطراف النزاع.

القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية ————— أ/ نبيل نوبيس

كما استند البعض من الذين أنكروا الصفة الإلزامية على الأوامر المقررة للتدابير المؤقتة على مكانة المادة 41 في النظام الأساسي باعتبارها مدرجة في الجزء المتعلق بالإجراءات لإثبات أنها ليست مصدراً للاختصاص⁽¹⁴⁾. ويرى هذا الرأي أن الإجراءات التحفظية وإن كانت لا تتمتع بصفة الإلزام في حالة عدم النص على ذلك في النظام الأساسي للمحكمة، فإن هذا لا يعني أنها مجردة عن أي إلزام أدبي أو معنوي من قبل الدولة المخاطبة بها⁽¹⁵⁾.

2-الاتجاه الثاني: معيار المنهج الوظيفي:

استند أنصار المنهج الوظيفي أو الغائي إلى فكرة أن التدابير المؤقتة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوظيفة القضائية لمحكمة العدل الدولية، والتي هي مخولة من المجتمع الدولي للقيام بمهامها المنوطة بها، وباعتبار أن الإجراءات التحفظية من صميم العملية القضائية وتتطلبها ضرورات التقاضي، فإن ذلك يضيء عليها قوة ملزمة، ولا يتأتى ذلك إلا بعدم تجاهل القرارات التي تصدر عن المحكمة بخصوص هذه الإجراءات قبل أطراف النزاع⁽¹⁶⁾.

ففي رأي Niemeyer فإن مجرد عرض النزاع على المحكمة ينتج عنه توقع عدم قيام أي من أطرافه بأي عمل أو امتناع عن عمل يمكنه أن يؤثر على القرار أو يضره أو يجعل منه مستحيل التنفيذ، كما أنه اعتقد أن التدابير الإلزامية للحماية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوظيفة القضائية للمحاكم بما فيها محكمة العدل الدولية، بمعنى أن الجماعة الدولية خولتها السلطات الضرورية لتحقيق أهدافها، ويعتبر التزام الامتناع عن عرقلة أو تعطيل القرار الدولي جزءاً لا يتجزأ من التصرف المنشئ للمحكمة كجهاز للجماعة الدولية، ويعتبر هذا الالتزام مفروضاً على الدول حتى في غياب نص المادة 41⁽¹⁷⁾.

وأيد ذلك القاضي Hudson بقوله أنه من أحد مميزات العملية القضائية التي أوكلت للمحكمة بل أحد مميزاتها الأساسية، سلطة إعلان التدابير المؤقتة الواجب اتخاذها، أما القاضي fitzmaurice فعبر عن ذلك بأسلوب آخر بقوله إن اختصاص



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية ——— أ/ نبيل نوبس

تقرير التدابير المؤقتة يستند إلى الضرورة المطلقة متى دعت الظروف لذلك، أو أنها تقر لحفظ حقوق الأطراف⁽¹⁸⁾.

وباعتبار أن الحكم النهائي ملزم للأطراف، فإن الأمر بالإجراءات التحفظية يكون كذلك، لأن هذه الإجراءات جزء من العملية القضائية التي تنتهي بإصدار الحكم النهائي، لذلك فإن هذه الإجراءات ملزمة بالتطبيق لقاعدة أن الجزء الذي هو الإجراءات التحفظية هنا مشمول في الكل، وأن الفرع يتبع الأصل في الإلزامية⁽¹⁹⁾.

وأن القوة الملزمة للتدابير المؤقتة يجب الاعتراف بها على أساس أن الأطراف طلبت من المحكمة بمحض إرادتها أن تفصل في القضية بأسرها، ولا يمكن التمييز في القوة الملزمة بين الفرع-التدابير المؤقتة- والأصل-الحكم النهائي⁽²⁰⁾.

في نفس المعنى يذهب القاضي اجيبولا- Ajlbola إلى أن الأمر بالتدابير المؤقتة يمثل إجراء عارضا لكل الذي ستنتهي إليه المحكمة وهو الحكم، ولما كان هذا الأخير ملزما فإن الجزء-الإجراء العارض- يعد كذلك⁽²¹⁾.

ويتفق أحمد أبو الوفا مع الرأيين الأخيرين فيقول "يعتبر الأمر بالتدابير المؤقتة جزءا من كل لا يتجزأ وهو التوصل إلى حكم يفصل في النزاع المطروح أمام المحكمة، ولما كان هذا الأخير لا شـك في إلزاميته، فإن الأمر بالتدابير المؤقتة يكون كذلك بالتطبيق لقاعدة أن الجزء مشمول في الكل، وإذا اعتبرنا التدابير المؤقتة إجراء يتم على هامش قضية مطروحة فعلا، أي هو متفرع عليها، فإن الفرع يتبع الأصل في الإلزام"⁽²²⁾.

ثانيا-موقف محكمة العدل الدولية من خلال قضية - لاغرنند-La Grand

قضت محكمة العدل الدولية في اجتهادها الحديث في قضية La Grand بموجب حكمها الصادر في 27 جوان 2001 بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بإلزامية هذه الأوامر وبالتالي يقع على الطرفين الالتزام بالامتثال لها⁽²³⁾، وهذا من خلال بعض العبارات التي عبرت المحكمة من خلالها عن إلزامية التدابير المؤقتة، نذكر منها ما يلي:



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية / أنيبيل نوبيس

أكدت المحكمة بأن "التدابير المؤقتة التي أقرتها محكمة العدل الدولية ملزمة بموجب حكم قانون ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة"، وقد استندت لمجموعة من الحجج أشارت فيها إلى مبدأ الفعالية وإلى الشروط المسبقة الإجرائية لاعتماد تدابير مؤقتة، وإلى الطبيعة الملزمة للتدابير الإجرائية كنتيجة ملزمة ليكون القرار النهائي ملزماً⁽²⁴⁾.

فبناء على التفسير الغائي والوظيفي للمادة 1/41، أشارت المحكمة إلى أنه بالرغم من حياد مصطلح "تقرر" الوارد في نص المادة المذكورة، فإنه لا خلاف في أن عبارة "يجب اتخاذها" لها صبغة أمر، وانطلاقاً من موضوع المعاهدة والهدف منها وفق ما نصت عليه المادة 33 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 فإن موضوع النظام الأساسي والهدف منه يجعلان من المادة 41 في سياق هذا النظام تهدف إلى تجنب كل ما من شأنه أن يمنع المحكمة من ممارسة وظائفها في حالة الإضرار بحقوق الطرفين، وخلصت المحكمة إلى أن التدابير التحفظية لها قوة ملزمة مؤسسية على ضرورة حماية حقوق الطرفين التي ستكون محددة في الحكم النهائي وتجنب الإضرار بها⁽²⁵⁾.

وقد ذكرت المحكمة "أن موضوع نظامها الأساسي وغرضه هو تمكين المحكمة من أداء الوظائف المنصوص عليها وعلى وجه الخصوص الوظيفة الرئيسية المتمثلة في التسوية القضائية للمنازعات الدولية بقرارات ملزمة وفقاً للمادة 59 من النظام الأساسي، وينتج عن ذلك الموضوع والغرض، وكذلك عن أحكام المادة 41 عند قراءتها في سياقها، أن صلاحية الأمر بتدابير مؤقتة تستتبع أن هذه التدابير يجب أن تكون ملزمة على اعتبار أن سلطة إصدارها تقوم على أساس الضرورة عند وجود ظروف تستدعي إصدارها لحماية حقوق الطرفين، وتجنب الإجحاف في هذه الحقوق كما يقررها الحكم النهائي"⁽²⁶⁾.

كذلك أشارت المحكمة إلى وجود سبب يشير إلى الطابع الإلزامي للتدابير المؤقتة ويتمثل في المبدأ الذي وضعته سلفاً -المحكمة الدائمة للعدل الدولية- في أمرها الصادر في 1939/12/5 بشأن شركة كهرباء "صوفيا وبلغاريا" ومفاده "أنه يجب على



الطرفين الامتناع عن أي إجراء يمكن أن يترك أثراً مجحفاً فيما يتعلق بتنفيذ الحكم الذي سيصدر، وألا يسمح بوجه عام باتخاذ أية خطوة أيا كان نوعها من شأنها أن تصعد النزاع أو توسعه" (27).

المحور الثالث: مدى شمول المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة للتدابير المؤقتة:

نصت المادة 94 من الميثاق على ما يلي:

1- يتعهد كل عضو من الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها.

2- إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر أن يلجأ لمجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم. وقد انقسم الفقه الدولي بشأن مسألة مدى شمول المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة للتدابير المؤقتة إلى فريقين:

أولاً-الفريق الأول: يرى أن نطاق تطبيق المادة "94" من السعة بحيث يشمل كل ما يصدره القضاء من أحكام نهائية وتدابير، مستندا في رأيه هذا إلى عدد من الحجج منها:

1- لا يوجد في الميثاق ما يمنع شمول المادة 94 للتدابير المؤقتة لا سيما أن النص الانجليزي للمادة "94" قد أورد في الفقرة الأولى منه كلمة (decision) (قرار) وهي من السعة تشمل حتى التدابير المؤقتة (28).

2- أن غرض التدابير المؤقتة هو تهيئة أفضل الظروف وأيسرها لتنفيذ ذلك الحكم، فلا يمكن الفصل بينها وبين الأحكام النهائية، ومن ثمة فإن لها قوة ملزمة شأنها شأن الأحكام النهائية، لا سيما إذا كانت المحكمة التي أصدرت هذه التدابير قد قررت اختصاصها بالنظر في الدعوى (29).

3- أن للمحكمة سلطة في فرض جزاءات على من لم يمتثل لقراراتها ضمن قانونها الإجرائي مثل الحكم الغيابي أو تطبيق الجزاءات على الطرف الذي يفشل في تقديم ملاحظاته ووسائل إثباته لتجاوزه المدة المحددة، كما في قضية مضيق "كورفو" إذ

القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ===== أ/ نبيل نوبس

تأخرت ألبانيا عن تقديم البيانات في الوقت المحدد لها من المحكمة مما قادها (المحكمة) إلى تطبيق المادة (53) من النظام الأساسي على ألبانيا، في حين أن المحكمة ليست لها سلطة بخصوص التدابير المؤقتة، وعليه يقتضي هذا الأمر شمول المادة 94 للتدابير المؤقتة طالما كانت المحكمة لا تملك سلطة لفرض جزاءات على من لم يمتثل لها⁽³⁰⁾.

4- أن ما تقتضي به المادة 41 ف2 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بقيام المحكمة بإخطار مجلس الأمن والأطراف بالتدابير التي تتخذها فوراً، دليل على شمول المادة 94 للتدابير المؤقتة، وذلك لأن الإخطار الوارد في المادة 41 ف2 يقصد منه أنه يكون المجلس على بينة بها ليكون مهياً لبحث المساعدة في التنفيذ في حالة تقاعس الدولة التي صدر ضدها التدبير المؤقت عن التنفيذ وأن المجلس يملك سلطة تقدير ما يراه مناسباً لضمان تنفيذها خاصة إذا تعلق أمر التدابير بمسألة تمس السلم والأمن⁽³¹⁾.

5 - أن عدم الامتثال للتدابير المؤقتة قد يؤدي إلى حالة توتر في العلاقات الدولية ويكون سبباً في نشوب نزاع بين الطرفين، ولذلك فإن مجلس الأمن يكون مسؤولاً عن أمر فرض التدابير المؤقتة، وأن مسؤوليته هذه ناتجة عن التزام ذي حدين: الأول من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والثاني التزامه كونه أحد هيئات الأمم المتحدة والمسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب المادة (24) من الميثاق، والمقرونة بالمادة (2 ف5) من الميثاق⁽³²⁾.

ثانياً- الفريق الثاني: يرى أن نطاق تطبيق المادة 94 يقتصر على الأحكام النهائية فحسب من دون غيرها مما تصدره المحكمة، وذلك لأنها حائزة على قوة الأمر المقضي به الذي يعد من خصائص الحكم الدولي الأساسية لكي يكون واجب النفاذ، في حين أن التدابير المؤقتة ليس لها قوة ملزمة بل لها قيمة أدبية، ويستتدون في ذلك إلى أن المادة "41 ف1" من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تستخدم كلمة "indicate"، "suggest" بمعنى أنها إجراءات تقترحها المحكمة ولا تقتضي بها، ومن ثمة فإنها لا تقع في منزلة الأحكام النهائية وليس لها طابع ملزم⁽³³⁾.



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ——— أ/ نبيل نوبس

وهناك اتجاه آخر يختلف عن الاتجاهين السابقين، إذ أنه يرى بأن مجلس الأمن يتدخل لوضع التدابير المؤقتة موضع التنفيذ إذا كانت المسألة التي وردت بشأنها التدابير المؤقتة داخلة ضمن جدول أعماله، أي أنه لا يتحرك تلقائياً بمجرد إحالة التدابير المؤقتة إليه، كما حصل في الاجتماع رقم 2814 لمجلس الأمن في 31 ديسمبر لعام 1979 فعندما أشعر المجلس بتقاعس إيران عن تنفيذ التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، اتخذ قراراً أعرب فيه عن أسفه لهذه المسألة.

وهذا الأمر يفهم كذلك من نص المادة 77 من اللائحة الداخلية للمحكمة الدولية التي تقتضي بإخطار السكرتير العام للأمم المتحدة بالإجراءات المؤقتة التي اتخذتها وفقاً لمادتي اللائحة 73 و74 لإخطار مجلس الأمن بها⁽³⁴⁾.

وحتى لو اعتبرنا أن المادة "94" فقرة 2 تقتصر على الأحكام النهائية فقط ولا تشمل الإجراءات التحفظية، فإن مجلس الأمن يستطيع أن يتدخل لتنفيذ الإجراءات التحفظية بناء على السلطات الممنوحة له بموجب الفصلين السادس والسابع من الميثاق، إذا كان عدم تنفيذ هذه الإجراءات يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين أو تهديداً لهما⁽³⁵⁾. أما فيما يخص مدى شمول المادة 94 للتدابير المؤقتة، فإن سكوت الميثاق وكذلك النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية عن تحويل مجلس الأمن صراحة الاختصاص بتنفيذ الإجراءات التحفظية التي تقررها المحكمة، مرده الرغبة في منح السلطة التقديرية للمجلس في التدخل لتنفيذ هذه الإجراءات، فالطبيعة المؤقتة لهذه الإجراءات تجعلها خاضعة للتعديل أو الإلغاء، كما أنها قد تسقط كليةً إذا اتضح عدم اختصاص المحكمة بالنزاع، ناهيك على أن مثل هذه الإجراءات قد تثير العديد من المشاكل القانونية والعملية، ومن ثمة قد يرى المجلس التروي قبل اتخاذ ما يراه من توصيات أو تدابير، وقد يرى أنه لا توجد ضرورة ملحة للتدخل⁽³⁶⁾.

وإذا كنا قد أكدنا القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة، فإن مسألة القوة التنفيذية لم تحسم بعد، ففي حكم لمحكمة العدل الدولية الصادر في 27 جوان 2001 في قضية La Grand، فقد رأت المحكمة التفرقة بين الالتزام بالامتثال للأوامر، والقوة



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية ————— أ/ نبيل نوبيس

التنفيذية لها ، مؤكدة على التفرقة بين غياب طرق للتنفيذ الجبري للأوامر التحفظية وانعدام الطبيعة الملزمة لها⁽³⁷⁾.

هذا وأن مجلس الأمن لم يطلب منه أن يتخذ تدابير استنادا إلى المادة 2/94 لتنفيذ أحكام غير نهائية إلا مرة واحدة تعلق بالطلب الذي وجهته له المملكة المتحدة لممارسة سلطاته المنصوص عليها في هذه المادة وكذا المنصوص عليها في الفصل السادس -على أساس تهديد السلم والأمن الدوليين- لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار إيران على تنفيذ أمر المحكمة الذي قررت بمقتضاه تدابير مؤقتة ، إلا أن المجلس لم يتخذ قراره انتظارا لفصل المحكمة في مسألة اختصاصها بالنظر في الموضوع ، وفقدت التدابير سبب وجودها بعد أن أعلنت المحكمة عدم اختصاصها⁽³⁸⁾.

ومن القضايا الهامة التي حاول فيها مجلس الأمن استعمال صلاحياته بموجب أحكام الفصلين السادس والسابع من أجل تنفيذ أوامر المحكمة ، نذكر قضية الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين في طهران ، والأمر الصادر عن المحكمة في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية إبادة الجنس المرفوعة من دولة البوسنة والهرسك ضد يوغسلافيا والجبل الأسود في 1993/04/08⁽³⁹⁾.

خاتمة

تكمن فاعلية هذه الإجراءات في موقف الدول الموجه لها ، ومدى احترامها لهذه الإجراءات ، لذلك فهي ملزمة لأطراف النزاع باعتبارها جزءا من العملية القضائية وليست منفصلة عنها ، واحترام هذه الإجراءات من قبل من وجهت لهم ، يكفل قيام المحكمة بدورها في تسوية النزاع ، لأن رفض أحد أطراف النزاع الامتثال لهذه الإجراءات والتدابير يعطي مؤشرا للمحكمة أن هذا الطرف قد لا يحترم الحكم النهائي للمحكمة الفاصل في الموضوع.

إن لجوء الطرفين المتنازعين إلى المحكمة للفصل في النزاع القائم بينهما وإنزال حكم القانون الدولي عليه يفترض ثقتهما في حيادها وعدالة ما تصدره من أحكام وقرارات ، ومن هذا المنطلق فإن ما تصدره من أوامر تتضمن تدابير مؤقتة إلى حين الفصل النهائي في النزاع بقرار ملزم ونهائي يفترض التزام الأطراف بهذه الأوامر.



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ————— أ/ نبيل نوبس

وبناء على ما سبق، فإن أحكام محكمة العدل الدولية النهائية بالإضافة إلى الأوامر بالتدابير التحفظية تفرض نفسها على أطراف النزاع بمجرد صدورها، ويقع عليهم التزام بتنفيذها، ويعتبر هذا الالتزام من الصفات الكامنة في العملية القضائية.

الهوامش:

- (1) - أحمد أبو الوفا، القضية الخاصة بحكم التحكيم بين السنغال وغينيا بيساو طلب الأمر بالإجراءات التحفظية، المحكمة المصرية للقانون الدولي، العدد 46 لسنة 1990، ص 159.
- (2) - استخدم النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في مادته 41 مصطلح التدابير المؤقتة واستعملت اللائحة الداخلية للمحكمة في موادها من 73-78 مصطلح التدابير التحفظية، وبهذا يظهر الاختلاف بين استعمال وصف المؤقتة في المادة 41 من نظامها الأساسي والتحفظية في موادها 73-78 في لائحته وهذا باللغة العربية، أما باللغة الانجليزية ففي النظام الأساسي استخدم مصطلح (Provisional Measures) ويعني التدابير أو الإجراءات المؤقتة، أما اللائحة الداخلية فتستخدم مصطلح (Interim Measures) ويعني أيضا التدابير والإجراءات المؤقتة ومصطلح (Interim Protection) انظر- حارث سليمان الفاروقي- المعجم القانوني- الطبعة الرابعة، بيروت 1992 ص 378-390 أما باللغة الفرنسية فقد استخدم النظام الأساسي واللائحة الداخلية Mesures (conservatoires) - دانيال ريغ، معجم عربي فرنسي، فرنسي عربي، مكتبة لاروس، كندا 1983 الفقرات 1311-1312
- (3) - عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، القضاء الدولي المستعجل، منشورات جامعة الكويت، 1996، ص 7
- (4) - محمد صايفي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، دار النهضة العربية، 2003، ص 221
- (5) - عبد العزيز مخيمر، مرجع سابق، ص 193
- (6) - نفس المرجع، ص 210
- (7) - عبد الله الأشعل، عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 34 لعام 1978، ص 315
- (8) - طاهر احمد، القضاء المستعجل لمحكمة العدل الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 203.
- (9) - نفس المرجع سابق، ص 201.
- (10) - عبد العزيز مخيمر، مرجع سابق، ص 195.
- (11) - طاهر أحمد، مرجع سابق، ص 203.



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية // أ/ نبيل نوبس

- (12)- حسين حنفي، الحكم القضائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 203.
- (13)- عبد العزيز مخيمر، مرجع سابق، ص 191.
- (14)- الخيرقشي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية بين النص والواقع، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص 370.
- (15)- ذهب القاضي شهاب الدين إلى أن للتدابير المؤقتة قيمة أدبية، ففي رأيه أنه حتى لو كان مصطلح تعيين indicat-غير ملزم إلا أن تلك التدابير تتم بعد تمحيص قضائي لحماية الحقوق التي تضار وهي تدابير تصدرها المحكمة كمحكمة ومن ثمة فإن عدم مراعاتها وإن كانت لا تمثل مخالفة لالتزام دولي إلا أنها تمثل عدم توافق مع ما انتهت إليه المحكمة I.C.J . Recueil .1993 P357.
- (16)- الخيرقشي، مرجع سابق، ص 371.
- (17)- نفس المرجع، ص 372.
- (18)- نفس المرجع، ص 372.
- (19)- أحمد أبو الوفا، قضية تطبيق اتفاقية المنع والعقاب على جريمة إبادة الجنس البشري "البوسنة والهرسك ضد يوغسلافيا" المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 49، عام 1993، ص 264.
- (20)- عبد الله الأشعل، جزاء عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، مرجع سابق، ص 317-318.
- (21)- I.C.J . Recueil .1993 P400.
- (22)- AHMAD ABOU EL WAFI-LA non comparution devant la CIJ-R.Egypt.D.I-2000.p227.
- (23)- يتلخص موضوع هذه القضية كما ذكرت ألمانيا في طلبها الذي رفعت به دعوي ضد الولايات المتحدة الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية في 2 مارس 1999 بقيام سلطات ولاية أريزونا باعتقال مواطنين ألمانيين هما -كارل و"ولتر لاغرند" وأصدرت عليهما حكم بالإعدام من غير إبلاغهما بحقوقهما في الحصول على مساعدة قنصلية من دولتهم كما تنص على ذلك الفقرة ب من المادة 36 لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، لذا ذهبت ألمانيا إلى أن الولايات المتحدة انتهكت الاتفاقية، وفي اليوم ذاته طلبت ألمانيا الأمر بالتدابير المؤقتة لضمان عدم إعدام "ولتر لاغرند" لحين إصدار الحكم النهائي، وفي اليوم التالي أصدرت المحكمة الأمر بالتدابير المؤقتة. موجز أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية 1997-2002، مرجع سابق، ص 204-206.
- (24)- يذكر أن الولايات المتحدة ردت بقولها أن لغة وتاريخ المادة 41 من نظام المحكمة والمادة 92 من الميثاق وممارسات المحكمة والدول بمقتضى هذه الأحكام، ووزن تعليقات الشراح لا يمكن أن تكون لهذه التدابير آثار ملزمة، نفس المرجع، ص 210-211.



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ————— أ/ نبيل نوبيس

(25)- AÏDA AZAR: L'exécution des décisions de la cour interenationale de justice, Editions Bruylant, Bruxelles. 2003, pp.72-73.

(26)- موجز أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية -1997-2002، مرجع سابق، ص 212.

(27)- وفي هذا يري القاضي كوروما في راية المستقل "أن الطبيعة الملزمة لهذه التدابير لا يمكن أن تكون محل شك نظرا إلى غرضها وموضوعها المتمثلين في حماية وحفظ حقوق الطرفين في النزاع ريثما يصدر قرار المحكمة النهائي، وبعبارة أخرى لا ينبغي أن يعتبر فقه المحكمة في هذا الموضوع محل شك وينبغي ألا يكون هناك أي غموض لغوي في الحكم ولا أي سوء فهم لغرضه ومعناه، ولذلك لا ينبغي التشكيك في القيمة القانونية للأوامر السابقة وإن كان ذلك عن غير قصد. نفس المرجع، ص 215

(28)- عبد الله الاشعل، جزاء عدم الامتثال للإجراءات التحفظية في محكمة العدل الدولية، مرجع سابق، ص 325

(29)- Michel Dubisson, La Cour Internatonal de Justice, Paris 1964 p274

(30)- Ibid Michel Dubisson op.cit .p.274

(31)- وسيلة شابو، الوجيز في قواعد المنازعات أمام محكمة العدل الدولية، دار هومة، الجزائر، ص 152.

(32)- V.S.Mani, Interim Measures of protection Article 41 of the I.C.J Statute And Article 94 of the Un Charter, Ind , J.I.L. Vol -10.1970.p.370.

(33)- AÏDA AZAR., Op.Cit., p.81.

(34)- تنص المادة 77 من اللائحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية على مايلي "كل تدبير تشبيري به المحكمة بمقتضى المادتين 73 و74 من هذه اللائحة، وكل قرار تتخذه المحكمة بمقتضى الفقرة 1 من المادة 76 من هذه اللائحة يبلغ فوراً للأمين العام للأمم المتحدة لإحالاته إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة 2 من المادة 41 من النظام الأساسي".

(35)- طاهر أحمد طاهر، القضاء المستعجل لمحكمة العدل الدولية، مرجع سابق، ص 267

(36)- عبد العزيز مخيمر، القضاء الدولي المستعجل، مرجع سابق، ص 202

(37)- "L'absence de voies d'exécution et le défaut du caractère obligatoire d'une disposition sont deux questions, distinctes"., L'affaire La Grand, arrêt ,C.I.J., Recueil 2001,parg.107. et pour commentaire voir: AÏDA AZAR, Op.cit., p.84

(38)- الخير قشي، مرجع سابق، ص 388

(39)- ويتلخص مضمون هذا الأمر بأنه إزاء المأساة المستمرة والتي تمثل انتهاكا للقوانين والأعراف الدولية التي تحرم إبادة الجنس البشري من قبل يوغسلافيا (صربيا والجبل الأسود) اضطرابات حكومة البوسنة في 1993/03/20 اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من خلال دعوى لكي تحكم المحكمة بانتهاك يوغسلافيا المستمر لالتزامها الدولي، وبجانب الدعوى الأصلية التمسست حكومة



القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لحكمة العدل الدولية **أ/ نبيل نوبس**

البوسنة والهرسك من المحكمة ولحين الفصل في هذه الدعوى الأمر ببعض التدابير المؤقتة ذات الطابع المستعجل تتمثل بإمتناع حكومة يوغسلافيا عن أعمال الإبادة والتطهير العرقي والتوقف عن تقديم الدعم للمجموعات التي تخطط للقيام بأنشطة عسكرية أو شبه عسكرية ضد شعب أو دولة البوسنة والهرسك، وقد أصدرت المحكمة في 1993/4/8 أمرها المتعلق بالتدابير المؤقتة والذي تدعو فيه يوغسلافيا (صربيا والجبل الأسود) إلى أن تتخذ فوراً جميع التدابير الممكنة لمنع ارتكاب جريمة إبادة الجنس، وللمزيد عن هذا الأمر أنظر، عبد العزيز مخيمر عبد الهادي- تعليق على الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية إبادة الجنس، مجلة الحقوق الكويتية، العدد الأول، السنة التاسعة عشرة، 1995، ص 239، 260.

